الأمم المتحدة

E/CN.17/2004/19

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 April 2004
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية عشرة

١٤-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥:

المياه، والمرافق الصحية، والمستوطنات البشرية

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص إعلان هونغ كونغ بشأن التنمية المستدامة للمدن المعتمد خلال منتدى الأمم المتحدة للقيادات في آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة للمدن المعقود يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، بالصين (انظر المرفق). وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة.

(توقيع) وانغ **غوانغيا**
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم للصين
لدى الأمم المتحدة

* E/CN.17/2004/1.

120404 120404 04-29683 (A)

المرفق

إعلان هونغ كونغ بشأن التنمية المستدامة للمدن

١ - نحن، ممثلي الحكومات الوطنية والمحلية، والجماعات الأهلية، والدوائر العلمية، والمؤسسات المهنية، ودوائر الأعمال التجارية، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية، المجتمعين في منتدى القيادات الآسيوية بشأن التنمية المستدامة للمدن، نؤكد من جديد التزامنا بالأهداف والمقاصد والتوصيات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ نتائج جوهانسبرغ.

٢ - وندرك تمام الإدراك أن قرابة بليون شخص في العالم يعيشون في مستوطنات فقيرة، وأن ٥٥٠ مليونا منهم يعيشون في آسيا. ونجدد التزامنا ببلوغ أحد الأهداف الإنمائية للألفية الذي أكد عليه مجددا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ألا وهو تحقيق تحسن كبير في معيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة من سكان الأحياء الفقيرة في العالم.

٣ - ونعتقد اعتقادا جازما بأن التنمية المستدامة هي مفتاح المستقبل للمدن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي العالم بأسره. ففي العقود المقبلة، سيزداد السكان بشكل كبير في المناطق الحضرية، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي ستضم ثلثي المدن الضخمة في العالم. ونشدد على ضرورة قيام الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية، ومجموعات المجتمع المدني، ودوائر الأعمال، وغيرها من الجهات المعنية بمضاعفة جهودها من أجل مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الصاعدة التي تنشأ عن تنامي اتجاهات التحضر.

٤ - وفي حقبة تتسارع فيها خطى العولمة، تلوح تحديات وفرص معا أمام المدن التي باتت أكثر من أي وقت مضى ملتقى للتجارة والصناعة والمال والثقافة والنقل والاتصالات وتزخر بإمكانات لربط جميع المناطق الريفية والحضرية وجميع الشرائح المجتمعية في إطار قوة إنتاجية تفضي إلى تحقيق العولمة والتحضر على أسس من الإنصاف والعدالة والاستدامة.

٥ - وقد استمعنا إلى أمثلة مشجعة لمدن في المنطقة تضطلع بأدوار قيادية في تأمين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ولذلك، فإننا مقتنعون بضرورة تعزيز التعاون بين المدن، بما في ذلك تعزيز المبادرات الهادفة إلى تنمية القدرات، وتشجيع تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين مدن منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا السياق، نؤكد على إسهام الشبكات القائمة بين المدن في مجال التنمية المستدامة، فضلا عن إمكانية نشوء شبكات جديدة في المنطقة.

٦ - وبالتركيز على إدماج التنمية المستدامة في تخطيط المدن والتخطيط الإقليمي وتحديد آليات جديدة لتنفيذ تدابير التنمية المستدامة، اتفقنا في إطار السياسات العامة على طائفة من التدابير والإجراءات يرد بيانها أدناه. ونعتقد جميعا أن من شأن هذه التدابير والإجراءات، إن نفذت بروح من الشراكة، بما في ذلك الشراكة بين المدن، واستنادا إلى نهج تشاركي، أن تمضي بنا قدما في سعينا المشترك نحو مستقبل مستدام.

القيادة والإدارة الحضرية

٧ - كثيرا ما تمثل المدن، باعتبارها مراكز للحضارة ومحركات لعجلة النمو الاقتصادي، مراكز للإبداع والاقتدار البشري. ولذلك، فإننا ندعو إلى تنفيذ رؤية حضرية مستدامة طويلة الأمد تلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمدن وتضع معيشة المواطنين في صميم استراتيجيات التنمية الحضرية. ونؤكد ما للتخطيط الحضري والإقليمي المتكامل من دور أساسي في هذا السياق، مع الاستناد على المعارف العلمية الفضلى والمعلومات المتاحة.

٨ - ونؤكد أهمية اشتراك المجتمعات المحلية وانخراطها في التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. وندرك أنه لا غنى عن الإدارة الحضرية الملائمة لكفالة نوعية الحياة في المدن. وندرك الحاجة إلى إيجاد سبل ملائمة لتمكين المدن، حسب ظروف كل بلد على حدة، من التصدي لتحديات التنمية المستدامة التي تواجهها بطرق شتى منها تنمية القدرات. ونعتقد أنه من اللازم على الحكومات المحلية أن تعيد تحديد أدوارها لمواجهة تحديات الاستدامة من خلال تهيئة بيئة محلية مواتية، والتشجيع على التحلي بالأخلاق والتزام الشفافية والمحاسبة في إدارة المدن، ومحاربة الفساد، وتشجيع مشاركة المواطنين في مناقشة السياسات العامة، واتخاذ القرارات وتنفيذها، وإذكاء الوعي بالتنمية المستدامة من خلال التثقيف، مع مراعاة الظروف الوطنية والمحلية. ونشدد على أهمية إيجاد نظام قانوني فعال باعتباره عنصرا ضروريا لضمان الإدارة الحضرية الفعالة ودعامة متينة لكفالة مشاركة المواطنين.

٩ - وندرك أن البشر هم محور التنمية. وندعو إلى التركيز مجددا على القيادات المحلية في بناء المدن المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على تمكين المرأة وتعزيز دورها في القيادة المحلية. كما ندعو المدن إلى إشراك الشباب وكبار السن في برامج وأنشطة التنمية المستدامة.

١٠ - وإدراكا منا لما للمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وأنفلونزا الطيور من تأثير على المدن في آسيا والمحيط الهادئ، نؤكد أهمية نظم الصحة العامة بالنسبة للتنمية المستدامة للمدن في المنطقة. ونشدد على أهمية إعداد استراتيجيات في مجال إدارة الكوارث بغية التصدي لكل من الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان. وندرك أيضا أن المدن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتعرض للآثار الناجمة عن تغير المناخ الضار على المدى الطويل وندعو

المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم لوضع خطط واستراتيجيات للتكيف مع آثار الكوارث والتخفيف من حدتها على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

١١ - وبوسع المدن المستدامة إقامة شراكات في مجال الشراء لتحقيق وفورات النطاق في التكنولوجيات المبتكرة من قبيل الحافلات ذات المحركات الهجينة والحافلات التي تعمل بخلايا الوقود، والنظم الفولتاضوئية، ونظم معالجة المياه المستعملة.

النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل

١٢ - تعتبر المدن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفي مناطق عديدة أخرى، مراكز عصبية للاقتصادات الوطنية، وأماكن لاتساع الفوارق الاقتصادية وتركز الفقر والبطالة. ونحن ندعو إلى اتخاذ تدابير محددة لتعزيز النمو في القطاعين الرسمي وغير الرسمي وتنفيذ استراتيجيات لتوفير فرص العمل للفقراء والفئات الضعيفة.

١٣ - وتتيح التجارب المتنوعة الغنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ دروسا هامة فيما يتعلق بحفز النمو الاقتصادي الحضري. ونحن ندعو إلى تعزيز التعاون بين الحكومات المحلية والسلطات المحلية في المنطقة، بتبادل الخبرات، والممارسات الفضلى، والدروس المستفادة، وتبين المعوقات والقيود التي تعترض سبيل التقدم. ونحث كلا من الحكومات الوطنية والمحلية على العمل معا بالبدء في إجراء إصلاحات في السياسات العامة وتوجيهها، حسب الاقتضاء، إلى إزالة الحواجز التي تعوق التنمية الحضرية المستدامة.

١٤ - ونهيب بالحكومات الوطنية والمحلية بذل جهود مشتركة، بدعم دولي، لتحسين الهياكل الأساسية الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل في مجالات من قبيل الطاقة، والنقل، والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك في مجال الخدمات المالية والفنية والموارد البشرية. وفي هذا الصدد، نشدد على الإسهامات الممكنة للتعاون والتآزر بين المدن، لا سيما في النهوض بمشاريع الهياكل الأساسية التي يكون لها أثر على المنطقة.

١٥ - ونحث الحكومات الوطنية والمحلية على تكثيف جهودها من أجل استحداث وتطويع واعتماد تكنولوجيات متقدمة مواتية، بما في ذلك تكنولوجيات تراعي البيئة وتتيح فرصا جديدة لاستغلال الموارد الطبيعية بقدر أكبر من الفعالية وتعزيز الممارسات الصناعية المستدامة وفتح أبواب جديدة للتشغيل.

١٦ - ونهيب بالمجتمع الدولي تشجيع وتيسير نقل التكنولوجيات والخبرات السليمة بيئيا لمساعدة الحكومات المحلية على تنفيذ خطط واستراتيجيات التنمية الحضرية المستدامة. ونحثه

كذلك على توفير الدعم المالي للبلدان النامية في جملة من الميادين منها مساعدة المدن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتوخاها.

١٧ - ونشدد على أهمية إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في استغلال الإمكانات التي يتيحها الاقتصاد الحضري وإيجاد الفرص المدرة للدخل، وأهمية توفير عمليات تشاركية لأصحاب المصلحة لكي يمكن تجسيد القيم والمصالح المجتمعية على سبيل الذكر لا الحصر في التخطيط والتنفيذ، مع مراعاة الظروف الوطنية والمحلية. ونشجع الحكومات المحلية على القيام، وفقا للاحتياجات والظروف الخاصة بكل منطقة على حدة، بوضع أطر من السياسات لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات المحلية وتيسير الاستثمار وتوسيع قطاع الأعمال من خلال جملة من التدابير منها إقامة مناطق اقتصادية خاصة، ومناطق إيكولوجية مخصصة للبحوث العلمية وأخرى صناعية.

١٨ - وندعو إلى بذل جهود جديدة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم باعتماد حوافز ضريبية ومالية مناسبة مواتية وتوفير خدمات الدعم التقني التي لا يكون بوسع هذه المؤسسات الحصول عليها حاليا. ونحث الحكومات المحلية والسلطات المحلية على تنسيق جهودها لمساعدة مؤسسات القطاع غير الرسمي ودمجها تدريجيا في الاقتصاد الرسمي.

تهيئة بيئة أفضل للسكن الحضري واستغلال الأراضي

١٩ - مع بلوغ سكان الحضر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ١,٤ بليون نسمة وتوقع ارتفاع عددهم إلى بليونين بحلول ٢٠٢٠، يتعين على المدن أن تواجه التحدي المخيف الذي يتمثل في توفير السكن اللائق للجميع بأسعار ميسورة. ونؤكد من جديد أن لكل إنسان الحق في السكن اللائق الذي يعتبر شرطا ضروريا للتمتع بمستوى معيشي لائق. ونهيب بالحكومات الوطنية والمحلية توفير ضمانات الحيازة القانونية وإمكانية الاستفادة على قدم المساواة من الأراضي، وتوفير الحماية الفعالة من أعمال الإخلاء القسري المخالفة للقانون.

٢٠ - ونشدد على ضرورة دمج السكن الحضري في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والديمغرافية وغيرها من السياسات ذات الصلة وإشراك الحكومات الوطنية والمحلية، وقطاع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات الأهلية وغيرها من الجهات المعنية في الجهود المبذولة لكفالة قيام المستوطنات البشرية على أساس مستدام. ونؤكد على أهمية انخراط المجتمعات المحلية ومشاركتها في المناقشات أثناء عملية التخطيط.

٢١ - ونهيب بالحكومات الوطنية والمحلية اعتماد تدابير لكفالة إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال وكبار السن وغيرهم من الفئات الضعيفة وتوفير الحماية لهم في سياسات الإسكان.

ونحث الحكومات الوطنية والمحلية على اتخاذ خطوات محددة على جميع المستويات لكفالة وصول المعوقين إلى المباني والمرافق العامة، والمساكن العامة، ووحدات النقل العام.

٢٢ - ونحث الحكومات الوطنية والمحلية على اتباع نهج متكامل فيما يتعلق باستغلال الأراضي والتخطيط الحضري والإدارة الحضرية، مع مراعاة الاحتياجات السكنية، واستفادة الفقراء والفئات الضعيفة من وسائل النقل، وفرص العمل، والظروف البيئية والمرافق المجتمعية.

توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية

٢٣ - يعتبر توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، التي لا تنحصر في إتاحة الاستفادة من خدمات الطاقة الحديثة، ووسائل النقل، ومياه الشرب المأمونة، والمجارير، بل تشمل أيضا الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الضرورية، من المسؤوليات الرئيسية الملقاة على عاتق الحكومات الوطنية والمحلية. ونهيب بالحكومات على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى السلطات المحلية، تبني نهج متكامل لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، مع مراعاة الروابط القائمة بين المياه، والمرافق الصحية، والصحة وبين النمو الاقتصادي الحضري وحماية البيئة.

٢٤ - ونشدد على أهمية الاستفادة من التعليم الأساسي باعتباره حقا أساسيا. ونسلم بما للتعليم من دور أساسي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة. ونشدد في الوقت ذاته على ضرورة كفالة الاندماج الاجتماعي والالتزام بتحسين المهارات ومواصلة التعلم.

٢٥ - وندرك تمام الإدراك أن ثمة حاجة ملحة إلى معالجة مشكل تلوث الهواء والماء المتفاقم في المنطقة وآثاره على الصحة العامة. ونلتزم بالتعاون الإقليمي والعالمي كسبيل للتصدي بشكل فعال لأي مشكل آخر يمس بالصحة العامة.

٢٦ - ونشدد كذلك على الحاجة إلى المواءمة بين تخطيط استغلال الأراضي وسياسات الإسكان، بما في ذلك سياسات تحسين الأحياء الفقيرة، وسياسات توفير المياه، والمرافق الصحية، والرعاية الصحية، وحماية البيئة، والتعليم، وذلك لكفالة اتباع نهج متكامل متماسك لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، لا سيما للفقراء والفئات الضعيفة، على النحو المناسب.

٢٧ - ونشجع الحكومات الوطنية والمحلية على تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني، والجماعات الأهلية، ودوائر الأعمال، وغيرها من الجهات المعنية لتيسير إسهامها في توفير

الخدمات الاجتماعية الأساسية الموثوقة الميسرة السليمة اقتصاديا، تبعا للظروف الوطنية والمحلية.

زيادة التنقل

٢٨ - يعتبر النقل الحضري تحديا كبيرا يواجه الحكومات المحلية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فقطاع النقل يؤثر تأثيرا كبيرا في استهلاك الطاقة، واستغلال الأراضي، والتلوث، والنمو الاقتصادي، والتنقل، ونوعية الحياة. ونحث الحكومات الوطنية والمحلية في المنطقة على تنفيذ سياسة متكاملة في مجال النقل واستغلال الأراضي تعالج أولويات النقل في السياق الشامل للتخطيط الحضري والإقليمي والأنشطة الاقتصادية، مع مراعاة إمكانات تقليص مسافة السفر وتخفيض الطلب على السفر.

٢٩ - ويجب أن يقوم تنفيذ سياسة النقل الحضري المستدام أولا وقبل كل شيء على معالجة مشكل التهميش الاجتماعي والاقتصادي الذي يعاني منه الفقراء والفئات الضعيفة. ونشدد على أهمية تلبية كافة احتياجات السكان الذين يعيشون في المستوطنات الفقيرة والاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال وكبار السن والمعوقين.

٣٠ - ونشجع الحكومات الوطنية والمحلية على وضع تشكيلة من أنماط النقل، من قبيل المشي، وركوب الدراجات، واستخدام شبكات النقل الجماعي والسيارات الخاصة، تقلل استهلاك الطاقة وتحد من الآثار البيئية السلبية وتحسن إمكانية استفادة الجميع منها من خلال جملة من التدابير منها إيجاد تكنولوجيات سليمة بيئيا واعتمادها واتخاذ سياسات تنظيمية وتحفيزية ملائمة.

السياحة والتراث الثقافي

٣١ - نظرا لما تزخر به منطقة آسيا والمحيط الهادئ من تراث ثقافي غني، فإنها تعتبر قبلة سياحية عالمية تتوافد عليها أعداد متزايدة من الزوار. وقد أصبحت السياحة قطاعا تجاريا هاما ومصدر إيرادات للعديد من المدن. ونشجع الحكومات الوطنية والمحلية على ترويج السياحة المستدامة، وحماية التراث الثقافي الغني لهذه المنطقة، وتعزيز التفاهم المتبادل وأواصر الصداقة بين مجتمعات بلدانها من خلال تنظيم أنشطة توعوية في أوساط المقيمين المحليين والسياح بغية تسليط الضوء على الأهمية التاريخية لهذا التراث.

٣٢ - ونحث الحكومات الوطنية والمحلية على صون وحفظ التراث الطبيعي والتاريخي والثقافي المتنوع في المنطقة، بما في ذلك تراثها المعنوي. ونؤكد على الحاجة الملحة إلى حماية

المستوطنات والمناظر الحضرية التاريخية من خلال توفير الأطر القانونية المناسبة وتقديم الدعم المالي والتقني الضروري للاضطلاع بالأنشطة الرامية إلى حفظ التراث وترميمه.

٣٣ - ونهيب بالحكومات الوطنية والمحلية إدماج حماية التراث وحفظه وترميمه، على مستويي التخطيط والتنفيذ، في التنمية الحضرية في الحاضر والمستقبل. ونشدد على أن الهويات الثقافية للمدن ليست رصيدا وطنيا ذا أهمية ثقافية واقتصادية كبيرة فحسب بل أيضا عنصرا أساسيا من عناصر التنمية المستدامة على جميع المستويات.

٣٤ - ونهيب بالحكومات الوطنية والمحلية اتباع نهج شامل لحماية التراث بإدماج أنشطة حفظ التراث في برامج التنمية الحضرية والسياحية ودعم المبادرات والجهود العامة والخاصة الرامية إلى تحديد الأحياء والمواقع التاريخية وحفظها مع إتاحة فرص العمل والخدمات والفرص المدرة للدخل.

ونعرب عن امتناننا لحكومة جمهورية الصين الشعبية وللأمم المتحدة لنجاحهما في عقد المنتدى لحكومة وشعب منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية لكرم استضافتهما لكل المشاركين وحفاوة استقبالهما لهم. وأخيرا، نتعهد بالعمل على نحو حازم ومنسق من أجل كفالة مستقبل مستدام لجميع المدن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي جميع أنحاء العالم.

اعتمد هذا الإعلان خلال منتدى القيادات في آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة للمدن، المعقود في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، بالصين، في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤.